E/CN.6/2010/CRP.7

Distr: Limited
10 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

الصلات القائمة بين تنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

موجز أعده منسق الجلسة

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠ جلسة حوارية شارك فيها خبراء، موضوعها "الصلات القائمة بين تنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وتولى تنسيق الجلسة السيد تاكاشي أشيكي، نائب رئيس لجنة وضع المرأة. وفيما يلي أسماء هؤلاء الخبراء: السيدة إيفا راثغيبير، من جامعة أوتاوا/جامعة كارلتون؛

الرجاء إعادة الاستعمال

والسيدة غولدن توركوز – كوسليت، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة، ألبانيا؛ والسيدة زو راندرياماروا، منسقة التدريب، شبكة بدائل النهوض بالمرأة في عهد جديد. وشكلت ورقة عمل أعدتها شعبة النهوض بالمرأة إطارا لمناقشة هذا الموضوع.

٢ – ورأى المشاركون أن إعلان ومنهاج عمل بيجين يشكلان جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي السنوات الأخيرة، بدأ يسود بشكل واضح إدراك لمدى أهمية الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتأكد أيضا أنّ منهاج العمل هذا يوفر توجيهات شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة تستجيب لاحتياجات المرأة. بيد أنّ منظور المساواة بين الجنسين لا ينعكس على نحو جيد في الصيغة الحالية للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها، وهو، في كثير من الأحيان، لا يُدمج صراحةً في الاستراتيجيات والخطط التي وُضعت لتحقيق هذه الأهداف. وثمة نقص في الاتساق بين الجهود المبذولة لتنفيذ منهاج العمل والاستراتيجيات والإجراءات المتبعة لتحقيق الأهداف، وهذا النقص في الاتساق هو من العوامل التي تسهم في التفاوت والبطء في تحقيق العديد من الأهداف. ولذا، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للدروس المستخلصة والممارسات الواعدة لتنفيذ منهاج العمل في ظروف قطرية مختلفة. واليوم، أي قبل خمس سنوات من حلول التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف، يمكن للدروس المستخلصة من تنفيذ منهاج العمل المساعدة في سد الثغرات وتعديل السياسات في هذا المجال وتحديد إجراءات ملموسة لتسريع التقدم صوب تحقيق الأهداف.

٣ – واعتبروا أنه يلزم تعزيز المساءلة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وعمليات رصد تنفيذها واستعراضه، ويتعين بذل المزيد من الجهود لسد الفجوات ومواجهة التحديات في الوفاء بالالتزامات المعلنة لتحقيق المساواة وعدم التمييز على المستوى الوطني. وكانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولا تزال عنصرا محوريا لوضع جدول أعمال المساواة بين الجنسين موضع التطبيق ولإعمال حقوق المرأة. وإن الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية، توفر كلها التوجيهات الكفيلة بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وينبغي أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه صياغة السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة.

٤ - وأكدوا أن إدراك الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به توفير بيئة مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين يشكل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من تنفيذ منهاج عمل بيجين. وينبغي أن تشمل هذه البيئة على وجه الخصوص وضع سياسات وقوانين مراعية للاعتبارات الجنسانية، واعتماد آليات وطنية متينة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتخصيص الموارد لذلك. وتجسدت أهمية توافر مثل هذه البيئة في ازدياد عدد البلدان التي وضعت أطرا أكثر صرامة في مجال السياسة العامة، وخطط عمل وطنية، وتشريعات أفضل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحققت نتائج إيجابية عن طريق إدخال تغييرات على القوانين والأعراف المنطوية على تمييز ضد المرأة؛ وتحديد حصص وأهداف لعدد النساء المشاركات في عمليات صنع القرار واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة أخرى لهذا الغرض؛ ووضع استراتيجيات شاملة وتنظيم حملات توعية للتصدي للعنف ضد المرأة. وتشكل الإرادة السياسية القوية والثابتة عاملا حيويا لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وتسريع وصول البنات إلى التعليم، وعنصرا لا بد منه لسد النقص بين التعهدات المقطوعة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذها تنفيذا فعالا. ولا تزال استراتيجية تعميم المنظور الجنساني تشكل عاملا أساسيا من عوامل التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن تحليل أوضاع النساء والرجال أداة أساسية لتحسين السياسات والبرامج لمواجهة التحديات الإنمائية على الصعيدين العالمي والمحلي.

٥ - واعتبروا أنه يمكن للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى الوطني، من حيث الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة، أن يقدم أفكارا لتعزيز تنفيذ منهاج عمل بيجين بوصفه وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبين مثال ألبانيا، وهي بلد من ثمانية بلدان تشارك في برنامج الأمم المتحدة الرائد ''توحيد الأداء''، كيف أنّ العمليات الشاملة قد عززت إلى حد بعيد تولي الحكومة والمجتمع المدني زمام الأمور على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكيف أمكن تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للنساء. وشملت هذه النتائج وضع أول استراتيجية وطنية على الإطلاق بشأن المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف المترلي (٢٠٠٧-٢٠١٠)، واعتماد نظام الحصص في القانون الانتخابي، وزيادة الموارد المالية المخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة بنسبة ٥٠ في المائة.

٦ - واعتبروا أيضاً أنه في حين شهد وضع المرأة تقدما هاما على الصعيد العالمي، كان للأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة والتحدي الذي تطرحه مواجهة آثار تغير المناخ تداعيات سلبية على هذا التقدم، وأدّيا إلى تراجع كبير على درب تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة منها بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الرعاية الصحية والعمل اللائق. وينبغي أن تفضي هذه التجارب إلى الانتقال إلى اعتماد أطر في مجال السياسة

العامة أكثر تمحورا حول الإنسان، تعزز تنفيذ منهاج عمل بيجين وتسرّع من عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أنّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسؤولية مشتركة، يتعين بذل المزيد من الجهود لدعم البلدان النامية لتحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية.

٧ - وأكدوا أنه رغم استجابة العديد من استراتيجيات التنمية والحد من الفقر لاحتياجات واهتمامات النساء والفتيات لا تزال غير كافية، فإن قدرا أكبر من الجهود يبذل حاليا لوضع سياسات إنمائية وطنية مستجيبة لاحتياجات الجنسين. وينبغي أيضا إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل متزايد في جهود التعاون الإنمائي. وتتوافر مجموعة من الآليات والإجراءات الحاسمة التي ينبغي اتخاذها لمعالجة مشكلة الفقر بين النساء ولدعم تمكين المرأة الاقتصادي، ومنها: جعل الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصاد الكلي يتمثل في تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق؛ وكفالة تحكم المرأة بالموارد الاقتصادية والمالية وحصولها عليها على قدم المساواة مع الرجل؛ وضمان إمكانية حصول الجميع على الغذاء بأسعار معقولة؛ ومعالجة الجوانب التي أهملتها السياسة العامة في الماضي من القطاع الزراعي، وخصوصا زراعة الكفاف التي يكثر عدد المزارعات العاملات فيها. وينبغي أيضا اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استحداث وتمويل نظم تأمين وحماية اجتماعية عالمية مراعية للمساواة بين الجنسين، وتيسير التوفيق بين العمل المأجور وغير المأجور، وذلك بعدة طرق منها زيادة الموارد المالية العامة المخصصة لآليات وخدمات الدعم لتصبح في المستوى الملائم. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز والتهميش.

٨ - ورأوا أن التقدم المحدود جدا المحرز في مجال تحسين الصحة النفاسية، ولا سيما خفض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس، ويشكل مسألة تثير قلقا بالغا. فبالإمكان تفادي جميع هذه الوفيات تقريبا من خلال تنفيذ أنشطة تدخل فعالة وزيادة الاستثمارات في هذا المجال. وجرى تبيان عدد من الاستراتيجيات والإجراءات التي يمكن التعويل عليها والتي تولي مزيدا من الأولوية لخفض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس وتحسين الصحة النفاسية وتحقق النتائج المرجوة في هذا المجال، ومنها: زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية واللجوء إلى الأخصائيين الصحيين المهرة والقابلات القانونيات، وتشجيع التوليد في المستشفيات، وتحسين وسائل النقل إلى المستشفيات ومنها. وفي ضوء الزيادة في حالات الحمل في صفوف المراهقات، لا بد من إيلاء الاحتياجات الصحية غير الملباة للنساء الشابات مزيدا من الاهتمام، ولا سيما فرص حصولهن على خدمات جيدة النوعية في مجالي الصحة الجنسية

والصحة العامة، والحصول على مشورة الأخصائيين، والتوعية الجنسية للشابات والشبان على حد سواء.

٩ - واعتبروا أنه يمكن للعمليات التشاركية التي تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أن تؤدي إلى تحسين السياسات والتخطيط والميزانيات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلى تعزيز تولّي السلطات المحلية زمامها وتحقيق النتائج على المستوى الوطني. وينبغي بالتالي تعزيز التعاون والشراكات بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية. وبما أنّ المرأة على مستوى القاعدة الشعبية لا تستفيد في كثير من الأحيان من المبادرات الإنمائية الواسعة النطاق، يلزم تحديد واستحداث آليات تضمن الأخذ برأيها في عمليات صنع القرار ووضع البرامج. ويمثل الحوار الاجتماعي جانبا رئيسيا آخر من جوانب تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

١٠ - واعتبروا أيضاً أنه يمكن لتوافر بيانات موثوقة ويمكن التعويل عليها، ولوضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين، ولاستحداث أدوات مثل بطاقات التقييم وتقييم النظراء ونظم التحقق من مدى تحقيق المساواة بين الجنسين، أن تسهم في تعزيز المساءلة عن تنفيذ البرامج والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال تحسين رصد الإجراءات المتخذة وتقييمها. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس العمر وتحليلها ولوضع مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويوفر التعداد الوطني للسكان فرصة لتوسيع نطاق توافر مثل هذه البيانات، كما تسهم الدراسات الاستقصائية المختلفة، كتلك المتعلقة بالصحة والعنف المترلي وكيفية استخدام الوقت، في توافر مزيد من البيانات من أجل تحسين السياسات. ويتزايد التسليم بأن إعداد ميزانيات مراعية للفوارق بين الجنسين يشكل أداة هامة لتعميم المنظور الجنساني ولكفالة حشد الموارد وإنفاقها في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الشفافية والمساءلة عموما.

١١ - ورأوا أن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لا تزال تضطلع بدور هام في تحميل الحكومات المسؤولية عن التعهدات التي قطعتها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهي تضطلع بدور أساسي في تزويد السكان بمعلومات عما تحرزه حكوماتهم - أو ما لا تحرزه - من تقدم في تنفيذ تعهداتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

١٢ - وأكدوا أن الكيان المختلط الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للأمم المتحدة مهيأ للاضطلاع بدور حاسم في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يشمل تعزيز الاتساق في المنظمة وزيادة قدرتها إلى حد بعيد على دعم الدول الأعضاء للوفاء

بالتعهدات التي قطعتها في مجال المساواة بين الجنسين. وينبغي أن يرصد للكيان المختلط ما يكفي من موارد بشرية ومالية لتمكينه من الاضطلاع بولايته.

١٣ - ورأوا في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المخصص لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فرصة هامة لتجديد التعهدات المقطوعة في مجال المساواة بين الجنسين، وحفز جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات منسقة، والحصول على الموارد اللازمة لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا ينبغي حصر مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية فقط، بل ينبغي مراعاتها في جميع هذه الأهداف، وذلك على صعيدي التحليل والنتائج. وفي سياق عمليات الاستعراض الجارية على المستوى الوطني لمدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي البحث عن فرص لتضمين التقارير الوطنية عن حالة تحقيق هذه الأهداف بيانات وتحليلات مصنفة حسب نوع الجنس وإدراج منظور المساواة بين الجنسين فيها. ويشكل اعتماد أهداف ومؤشرات وطنية محددة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسيلة أخرى لإلقاء المزيد من الضوء على الأبعاد الجنسانية لجميع الأهداف الإنمائية للألفية.